

أخبار الكلية

سبتمبر 2009

دور السياسات العامة في الأزمة الاقتصادية: الفرص والتحديات

أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة شدة الحاجة لسياسات عامة وإدارة عامة ذات فعالية وكفاءة. ومن منطلق إدراكها لأهمية المعرفة المتصلة بالفعالية والكفاءة لصناع السياسات، نظمت كلية دبي الحكومية منتدى رفيع المستوى بمقر الكلية تحت عنوان "السياسات العامة في الأزمة الاقتصادية: الفرص والتحديات" في 11 يونيو.



المتحدثون في الجلسة الأولى: (من اليسار إلى اليمين) سعادة نبيل اليوسف، معالي ماهر المجتهد، معالي زهير مظفر والسيد جوليان هوكينز

تضمن المنتدى جلستا نقاش وعقدت الجلسة الأولى بعنوان "إدارة السياسات العامة تحت ظروف الأزمة الاقتصادية" وناقشت آثار الأزمة على الإمكانيات المالية المتاحة لصناع السياسات والموازنة بين المساواة والكفاءة في تقديم الخدمات وإجراءات الحماية التي تتخذها الحكومات لمواصلة الإصلاح. تضمنت قائمة المتحدثين سعادة نبيل اليوسف نائب رئيس مجلس أمناء الكلية ومعالي الدكتور ماهر المجتهد الأمين العام لمجلس الوزراء في سوريا ومعالي الدكتور زهير مظفر وزير الدولة للتنمية الإدارية في تونس وجوليان هوكينز كبير الشركاء في مؤسسة ديلويت للاستشارات الدولية. وكان المتحدثون في الجلسة الثانية تحت عنوان "الاستفادة من تجربة الأزمة الاقتصادية بهدف تحقيق النجاح في المستقبل" هم معالي الشيخ محمد آل ثاني رئيس شركة قطر كونكت وديم سو ستريت المستشار الاستراتيجي لديلويت. قام بإدارة هذه الجلسة معالي الشيخ خالد بن زايد رئيس مجموعة بن زايد وسلط الضوء على الفرص التي نشأت فيما بعد الأزمة وآليات الاستفادة من الفرص الحالية.

وأجمع الخبراء الذين حضروا المنتدى على أن الحكومات في أوقات كهذه تحتاج إلى تطبيق المزيد من الشفافية وبناء الثقة لدى مواطنيهم. كما ركز معالي الشيخ محمد آل ثاني ومعالي الدكتور ماهر المجتهد على أهمية مواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة وناقشوا دور نظام العدالة الاجتماعية في الحفاظ على استدامة الاقتصاد. تضمن النقاش أيضاً أهمية إرساء جسور التعاون بين مؤسسات القطاع العام والخاص من خلال إقامة الشراكات وتطوير الموارد والاستفادة من رأس المال البشري في المنطقة على أفضل وجه.

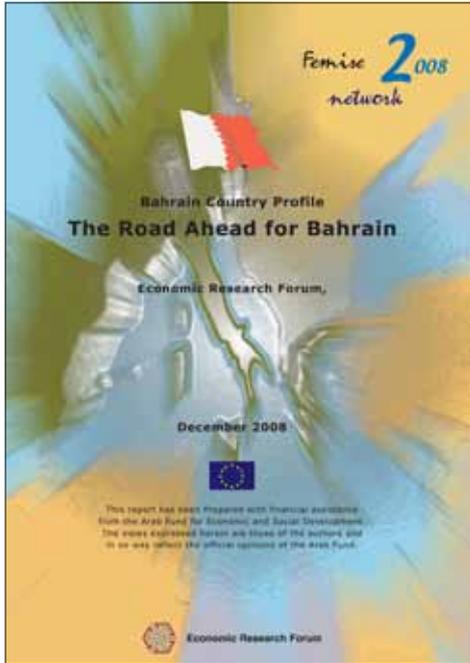
أخبار الكلية

حضر المنتدى الإقليمي نخبة من المسؤولين الحكوميين في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الوزراء العرب ورؤساء بعض الهيئات الحكومية بالإضافة إلى ممثلي شركات القطاع الخاص على رأسها ديلويت والتي كانت شريكة في تنظيم هذا الحدث. وفي ظل الحالة الراهنة التي يخيم عليها عدم الاستقرار ركز المنتدى على أهمية تحلي صناع السياسات بمرونة فائقة من أجل سرعة إعداد الموارد والتغلب على الأزمات الطارئة.

في هذا العدد

- 1 دور السياسات العامة أثناء الأزمة الاقتصادية
- 2 استفتاء عالمي يُقيّم آراء مليار مسلم
- 3 صدور تقريرين عن البحرين وعمان
- 4 إلى أين يسير الاتحاد النقدي الخليجي؟
- 5 مجلة الايكونوميست تنشر تقريراً عن مبادرة شباب الشرق الأوسط
- 5 سلسلة منتديات البحث حول النوع الاجتماعي: سعادة أمة العليم السوسوة
- 6 إعادة بناء الإدارة العامة في العراق وإصلاحها
- 6 آثار السياسة النقدية على الإقراض المصرفي في الولايات المتحدة
- 7 محاربة العنف الأسري في الإمارات العربية المتحدة
- 7 المركزية واللامركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 8 دور الإعلام في صياغة القيم الاجتماعية
- 8 تومي واير يتحدث عن "دور الرؤساء التنفيذيين"
- 9 الكلية تستقبل وفداً من الحكومة الماليزية
- 10 الأمم تحد من قدراتها بدون هذه الثروة البشرية
- 11 فعاليات مرتقبة
- 12 أحدث إصدارات كلية دبي للإدارة الحكومية

صدور تقريرين عن البحرين وعمان



أعلنت كلية دبي للإدارة الحكومية نشر أحدث بيانات عن دولتي البحرين وعمان، والتي أعدها منتدى البحوث الاقتصادية في القاهرة. ويعد منتدى البحوث الاقتصادية شبكة عمل إقليمية مختصة بتشجيع الأبحاث الاقتصادية عالية الجودة للمساهمة في التنمية المستدامة في الدول العربية، إيران وتركيا. ويركز التقريران على السياسات الاقتصادية الضخمة للدولتين، النظم المالية، آليات الاستثمار والتجارة وأسواق العمل والحكومة.

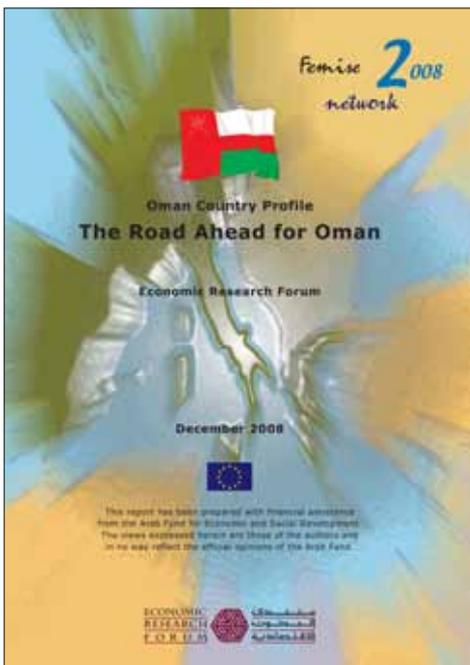
وقام عميد كلية دبي للإدارة الحكومية طارق يوسف بدور مدير المشروعات المسؤول عن إدارة وقيادة تطوير وعملية إصدار كلا التقريرين. وقد ساعد باول داير، الباحث المشارك في كلية دبي للإدارة الحكومية، في جمع التقارير، التي تتضمن مشاركات من باحثين اقتصاديين رئيسيين في المنطقة. كما كتب باول داير فصلا عن سوق العمل في البحرين وتطوير رأس المال البشري.

يشير ملف دولة البحرين إلى أن تلك الدولة الجزيرة تعد من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في المنطقة العربية بسبب انخفاض معدل التضخم والسياسات المالية الواعية التي تكمل القطاع المالي الصحيح. علاوة على هذا، عملت مجموعة الاتفاقيات التجارية المتعددة مع الشركاء في أنحاء العالم على فتح أبواب جديدة للتنمية. كما يشير التقرير إلى أن إصلاح النظام السياسي في الدولة وتشريعات سوق العمل قد ساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد البحريني. ولكن، تساهم ضغوط العمل الداخلية وتشريعات السوق الصارمة في كبح التوسع الاقتصادي.

يوصي التقرير بمزيد من التنوع في السلع التجارية والشركاء بهدف استقرار القطاع الخارجي. كما يجب أن تساعد الجهود المبذولة في إصلاح هيكل تشريع سوق العمل البحريني على تخفيف الضغوط على سوق العمل. هذا إضافة إلى أن التعاون بين الحكومة الاقتصادية والسياسية سيساهم بشكل كبير في تحقيق الثروة القومية والنمو المستقبلي.

"نفخر بمشاركتنا في هذه المبادرة الإقليمية التي تعتمد على البحث والتحليل الصحيحين. توضح نتائج التقريرين الإمكانيات الحالية لكل من عمان والبحرين، والتي يمكن استغلالها لصالح كلتا الدولتين. ونحن واثقون أن النتائج التي توصلنا إليها ستكون ذات قيمة طويلة المدى لمواطنيهم."

د. طارق يوسف



من بين الباحثين الاقتصاديين الذين شاركوا في كتابة من تقرير دولة البحرين: د. محمد سليم من جامعة القاهرة (الحكومة)، د. عادل عبد العظيم و د. بالقاسم العباس من المعهد العربي للتخطيط (سياسة الاقتصاد الكلي والأداء)؛ د. حسن علي من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية (القطاع المالي)، د. ناتالي جراند، استشاري، ود. سولاف زكريا، مجلس البحرين للتطوير الاقتصادي (التجارة والاستثمار). ود. حسن علي عمل كمنسق لفريق الدولة.

ويشير تقرير دولة عمان إلى أن الدولة تواجه تحديات مهمة طويلة المدى فيما يتعلق باستدامة النمو، التقلب، إيجاد فرص التوظيف، وإدارة الحكومة. ويواجه اعتماد عمان على الانتاج النفطي تهديداً الآن بسبب انخفاض الاحتياطي وتزايد تكاليف الانتاج. ولكن التقرير يشير إلى أن زيادة أسعار النفط قد أدت إلى زيادة المساحة المالية لصناع السياسة العمانية، وتستفيد الحكومة من هذه الفرصة السانحة.

من بين كتاب فصول التقرير العماني: د. خلفان البرواني، استشاري (أداء الاقتصاد الكلي)، د. فهم المرحوبي من جامعة السلطان قابوس (الحكومة)، د. خميس اليحيى من جامعة السلطان قابوس (القطاع المالي)، د. بالقاسم العباس من المعهد العربي للتخطيط (التجارة والاستثمار)، ود. سليمان القدسي من معهد أبحاث الطاقة الكندي (سوق العمل)، وعمل د. القدسي أيضاً كمنسق لملف دولة عمان.

وقد عمل الباحثون بالفعل على ملف دولة عمان مع صناع السياسة العمانيين وغيرهم من الشركاء، مع الاهتمام ببناء إجماع بشأن أكثر سياق عمل مرغوب فيه بالنسبة للدولة.

استفتاء عالمي يُقيّم آراء مليار مسلم



جون اسبوزيتو

في 9 يونيو قدم جون اسبوزيتو وداليا مجاهد عرضاً للنتائج التي توصلوا إليها من خلال كتابهما الذي حقق نجاحاً كبيراً "من يتحدث باسم الإسلام؟ كيف يفكر حقاً مليار مسلم". يستند هذا الكتاب، الذي نشرته دار نشر جالوب في 2008، إلى أكبر وأشمل استفتاء تم في العالم الإسلامي حيث يسلب الضوء على آراء المسلمين حول التطرف والعنف، ودور المرأة في المجتمع، الديمقراطية، والتوجهات نحو الغرب. هذه الدراسة هي نتاج دراسة وتحليل شاملين لمدة ستة أعوام قامت به مؤسسة "جالوب وورد بول" ويمثل 90% (أي مليار) من مسلمي العالم في حوالي 35 بلدا مسلما، من تصنيفات سكانية مختلفة، فيما يتعلق بالعمر، والمهنة، والنوع الاجتماعي، والتعليم، إلخ.

بدأت داليا مجاهد المحاضرة بتقديم أهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة، ومنها أن الأمريكيين والمسلمين يتساوون في اعتبار الاعتداءات على المدنيين غير مبررة أخلاقياً. وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن هؤلاء الذين يقبلون بأعمال الإرهاب يشكلون أقلية ضئيلة وليست بالضرورة أكثر تديناً من بقية المشتركين. كما قالت داليا مجاهد أنه طبقاً للدراسة فأكثر ما يعجب المسلمين في الغرب هو التقنية والديمقراطية - وهما أكثر إجابتين

التي تواجهها إدارة الرئيس أوباما والعالمين العربي والإسلامي والعلاقات الغربية - الإسلامية.

وقد صدرت مؤخراً ترجمة بالعربية لكتاب "من يتحدث باسم الإسلام؟ كيف يفكر حقاً مليار مسلم" ونشرتها دار الشروق بالقاهرة

مذكورتين من الأمريكيين حينما وجه لهم نفس السؤال. وعند تقديم الغرب، اتفق المسلمون والأمريكيون أيضاً حول أن أكثر ما ينفهم في الغرب هو الانحلال الأخلاقي وانهيار القيم والتقاليد به. وأخيراً أظهرت الاستفتاءات أن الشيء الوحيد الذي يمكن للغرب أن يقوم به لتحسين علاقاته مع المسلمين هو محاولة اتخاذ آراء معتدلة تجاه المسلمين واحترام الإسلام.

وقد اختتم المحاضرة جون اسبوزيتو أستاذ الدين والعلاقات الدولية بجامعة جورجتاون بتحليل أهمية نتائج الاستفتاء حول التحديات

الملفات السمعية (بودكاست)
للكلية متوفرة على الرابط
www.dsg.ae/podcast.xml

هناك اجماع في جميع أنحاء العالم على أن القواعد الأساسية للحكم الرشيد وثيقة الصلة بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

داليا مجاهد

إلى أين يسير الاتحاد النقدي الخليجي؟

بقلم طارق خوري

وبينما من المؤكد أن التكامل النقدي قد يساعد على التنوع المالي، يعتمد التنوع المالي بشكل يكاد يكون حصرياً على التنوع الاقتصادي الحقيقي.

وهذا بدوره يعني أن أهمية التكامل النقدي تعتبر تجميلية، عند مقارنتها بالحاجة العاجلة لتحقيق التنوع الحقيقي في اقتصاد دول الخليج.

وفي سياق مختلف قليلاً، يتعلق واحد من أسباب الاتحاد النقدي بالترتيبات النقدية البديلة.

منذ الثمانينيات كان للتضخم وتقلبات التضخم تأثيراً سلبياً على النمو في الخليج ويعود ذلك جزئياً لربط العملات.

وبينما يتم في البداية ربط العملة الموحدة، فسوف يتم السماح بتعويمها في نهاية المطاف، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة أمام دول الخليج لتخفيف الآثار السلبية للتضخم. وتشير منشورات في مجال الاقتصاد مؤخراً إلى أهمية استقلال البنك المركزي عن التدخل السياسي قصير المدى وإلى أهمية الشفافية والمساواة في السيطرة على التضخم وتقلبات التضخم. ومع ذلك فليس من الواضح مدى الاستقلال التنفيذي للهيئة النقدية الجديدة، هل سيكون هذا الاستقلال بنفس أسلوب نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أم البنك المركزي الأوروبي؟ وهذا بدوره يشكك في مصداقية هذه العملة الموحدة الجديدة، خاصة إذا سمح النظام النقدي الذي يتم اختياره بتعويم العملة. ومن جانب آخر، يمثل البنك المركزي لدولة الإمارات كم معروف لتجار العملة وأصحاب الاستثمارات الخاصة. وقد حافظ البنك المركزي الإماراتي على ربط الدرهم بالدولار واكتسب مصداقيته بمرور الوقت. من الطبيعي أن يحتاج البنك المركزي التابع لمجلس التعاون الخليجي لبعض الوقت قبل أن يكتسب مصداقيته هو الآخر. وبعدم مشاركتها في العملة الخليجية الموحدة، تضمن دولة الإمارات العربية المتحدة ألا يعاني اقتصادها مزيداً من التقلبات الناجمة عن تأسيس العملة الجديدة وعلاقتها بالعملة الموحدة.

الدكتور طارق خوري خبير اقتصادي بكلية دبي للإدارة الحكومية وكلية كينيدي بجامعة هارفارد



طارق خوري

تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج عمدت إلى ربط عملاتها بالعملات الأجنبية منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وهذا معناه أن التفاوت بين أي عملتين من عملات الخليج كان ضئيلاً أو يكاد يكون منعدماً على مدى الثلاثين عاماً الماضية. ومع هذا، يعتبر حجم التجارة بين دول الخليج منخفضاً للغاية، إذا قورن بأنماط التجارة داخل مناطق العملات الموحدة الأخرى مثل الولايات التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو منطقة العملة الموحدة الأوروبية). وقد تم تحقيق المكاسب التجارية بالفعل- وكنتيجة لذلك تعتبر تكلفة الفرصة البديلة تعتبر قليلة للغاية.

ويمكن أن تعود المكاسب التجارية الباقية على اقتصاد دولة الإمارات بعد تأسيس العملة الموحدة. ولناخذ كمثال حالة منطقة العملة الموحدة الأوروبية: فبرغم عدم اشتراك المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي، فقد استفادت من تزايد حجم التجارة بين الشركاء الأوروبيين، بل وتفوق اقتصادها على اقتصاد غيرها الكثير من الدول الأوروبية بعد انسحابها من آلية سعر الصرف. وتعتبر عملتها أقوى من اليورو بالنسبة إلى الدولار وقد حافظت على استقلالها النقدي.

" وبينما يتم في البداية ربط العملة الموحدة، فسوف يتم السماح بتعويمها في نهاية المطاف لتخفيف الآثار السلبية للتضخم

وختاماً، هناك ميزة أخرى للتكامل النقدي تتعلق بالأسواق المالية. هذه الميزة هي تغلغل أكبر وتجارة أكثر وتنوع أكبر للفرص.

ما هي تبعات انسحاب الإمارات العربية المتحدة من العملة الموحدة المخططة لدول مجلس التعاون الخليجي؟ لقد أصيب الكثير من مؤيدي الاتحاد النقدي بالدهشة عند الإعلان عن قرار حكومة الإمارات العربية بالانسحاب من العملة الموحدة.

ولكنه ليس من الواضح ما إذا كان هناك ما يدعو للدهشة. السبب الأول الذي نطرحه يتعلق بالخطر الذي قد تمثله عملة مجلس التعاون الخليجي على العملة المحلية. وحيث أن السعودية تؤيد ربط العملة الموحدة في البداية بالدولار، فخطر هجوم العملة الموحدة على الدرهم (بمجرد صدور العملة الموحدة) ليس له أساس من الصحة.

السبب الثاني يتعلق بنجاح العملة الموحدة بعد خروج دولة الإمارات. وهذا موضوع معقد للغاية. أولاً يجب على المرء أخذ معايير تأسيس اتحاد نقدي ناجح في الاعتبار، وما إذا كانت النظم الاقتصادية التي تتكون منها نظم الخليج تفي بتلك المعايير.

وبما أن تطبيق العملة الموحدة يحتاج إلى هيئة نقدية فريدة من نوعها، فمعنى ذلك أن أي قرار يتم اتخاذه حول تغيير سعر الفائدة سيؤثر على اقتصاد كافة الدول المشاركة. وعلى سبيل المثال، فقد يؤدي خفض البنك المركزي الموحد لسعر الفائدة إلى تنشيط اقتصاد جميع الدول المشاركة في نظام العملة الموحدة. وبالطبع، إذا لم يتم تحقيق التزامن بين دورة النشاط التجاري في اقتصاد كافة هذه الدول، فقد تستفيد بعض الدول من تلك الأداة إلا أنها قد تضرر بالبعض الآخر. وكما يبدو لنا، لا تظهر النظم الاقتصادية لدول الخليج كثيراً من التزامن في دورة النشاط التجاري (كما يتم قياسه من خلال العلاقات الترابطية للفجوات الإنتاجية والتضخم المرتبط بمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية)، ولذلك يعتبر ثمن الانضمام لمنطقة العملة هذه بالنسبة لأي دولة ثمناً باهظاً للغاية.

يعد أحد مزايا إتباع عملة موحدة هو تنشيط التجارة فيما بين مجلس التعاون الخليجي، وكنتيجة لذلك يستطيع اقتصاد كل دولة الاستفادة من زيادة ذلك النشاط التجاري. أما في حالة عدم انضمامها للاتحاد النقدي، وفقاً لهذه الفرضية، فسوف تُحرم دولة الإمارات من تلك الفرص التي يجلبها النشاط التجاري.

مجلة الايكونوميست تنشر تقريراً عن مبادرة شباب الشرق الأوسط

ذكر تقرير خاص من مجلة الايكونوميست بشأن العالم العربي بتاريخ 23 يوليو مفهوم "حالة الانتظار"، موضحاً أنه قد تم تعريفه في بحث قامت به مجموعة مبادرة شباب الشرق الأوسط (مشروع معهد بروكجز وكلية دبي للإدارة الحكومية).

وتأتي الإشارة كجزء من مقال بعنوان "The Fever Under the Surface"، وهو جزء من التقرير الذي يصف مجموعة متنوعة من العوامل المساهمة في خلق بيئة من السياسة الرسمية الراكدة مصحوبة بتغيرات اجتماعية واقتصادية ديناميكية.

تعرض قائمة مراجع التقرير: مقال "Why Shabab? Youth, Demographics, Economic Growth" وهو قسم من الموقع الالكتروني لمبادرة شباب الشرق الأوسط، إلى جانب "إدماج: مواجهة تحديات 100 مليون شاب" بقلم نافتيح ديلون وطارق يوسف.

سلسلة منتديات البحث حول النوع الاجتماعي: سعادة أمة العليم السوسوة



سعادة أمة العليم السوسوة

11 يونيو، 2009، ألقى سعادة أمة العليم السوسوة، الأمين العام المساعد، المدير المساعد ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي محاضرة ضمن سلسلة منتديات البحث حول النوع الاجتماعي والسياسة العامة تحت عنوان "أثر الأزمة الاقتصادية على المساواة بين النوع الاجتماعي في العالم العربي". وقامت بتقديمها للحضور مي الدباغ، التي افتتحت المحاضرة بالحديث عن "حل الأزمة من خلال تضيق الفجوة: إعادة صياغة قواعد لعبة عدم المساواة بين الجنسين في المؤسسات في العالم العربي".

وقد بدأت سعادة أمة العليم كلمتها بالإعلان عن الانتهاء من "أحدث تقرير عن التنمية البشرية العربية"، والذي يركز على "أمن الإنسان" كمحور حيوي. وقد ناقشت بعض مظاهر عدم المساواة بين الرجال والنساء في المنطقة، استناداً إلى البحث الذي أجري لإعداد هذا التقرير. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأمية أكبر مشكلة تواجه النساء حالياً في العالم العربي، حيث تصل معدلاتها في بعض البلدان العربية إلى 80% بين النساء. أما المشكلات المهمة الأخرى فهي معدلات الوفيات بين الأمهات، والممارسات الاجتماعية غير الصحية، ومستويات التعليم المتدنية بين النساء.

مترتبة على تلك الأزمة. وخلصت أمة العليم في ختام كلمتها إلى أنه وعلى الرغم من عدم وجود سبب يدفع إلى الاعتقاد بأن تفاعل السياسات مع الأزمة الاقتصادية في المنطقة قد يحمل اعتبارات متعلقة بالنوع الاجتماعي، إلا أنها نوهت بأن وضع المرأة قد تحسن كثيراً في السنوات الأخيرة مع المشاركة النسائية المتزايدة في المناحي السياسية والاقتصادية على الساحة العربية

كما ناقشت أمة العليم إشكاليات الأزمة الاقتصادية فيما يتعلق بتلك الاتجاهات، وأثارها على عدد من الأنماط النسائية. ويوضح البحث أنه في أوقات الأزمات، تتجه الحكومات إلى تقليل الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم أولاً، بما يؤثر على النساء بالسلب أكثر من الرجال. بالإضافة إلى ذلك، فهناك احتمالية ازدياد معدلات العنف المنزلي في المنطقة كنتيجة

إعادة بناء الإدارة العامة في العراق وإصلاحها



لاري كولي

ناقش لاري كولي، مؤسس ورئيس أنظمة الإدارة الدولية في هذه المحاضرة الوضع الراهن للإدارة العامة في العراق في مواجهة خلفية تاريخها الحديث، وبدأ موضحاً أن الدول الشرق أوسطية قد حققت تقدماً ضعيفاً جداً بشكل ثابت فيما يتعلق بمؤشرات الفعالية الحكومية.

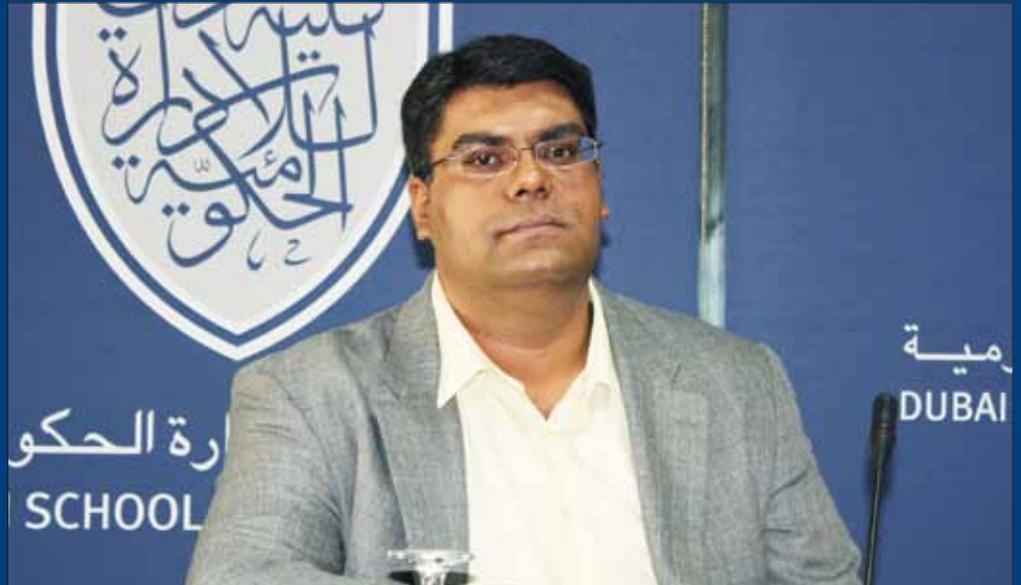
شارك كولي بشكل مكثف في مشروع "تطوير"، وهو مشروع طموح من أنظمة الإدارة الدولية يهدف إلى إصلاح الإدارة العامة في العراق، التي تمسك بدفة الإدارة منذ أغسطس 2006. يهدف مشروع تطوير إلى تحسين الفعالية الحكومية من خلال تطبيق إصلاحات إدارية عامة وشاملة عبر البلاد. ويعد هذا أكبر برنامج إداري عام تموله الولايات المتحدة منذ فيتنام، ويعمل به ما يقرب من 300 متخصص، ومن المتوقع أن يستمر هذا البرنامج حتى ديسمبر 2010. وتتمثل أهداف هذا المشروع في تحسين مهارات الإدارة العامة الرئيسية لنحو 80,000 موظف محلي، وهم يمثلون 15% من موظفي الخدمة المدنية في العراق؛ تطوير

على الرغم من صعوبة تقييم البرنامج في مثل هذه المرحلة المبكرة من عملية التنفيذ، أوضح كولي أن تلك الإصلاحات في الإدارة العامة، والتي تهدف إلى تحقيق الفعالية الحكومية، وترتبط بشكل وثيق بشرعية الحكومة وتعد مهمة لتحقيق الاستقرار والتصالح السياسي.

المقدرة الداخلية للمديرين لتطوير المهارات؛ وتحديث نظام الإدارة العامة لضمان أن الوزارات والمؤسسات الحكومية المشاركة في البرنامج سوف تكون قادرة على التصرف بأربعة أنشطة رئيسية هي: التنظيم، وضع السياسة، التفعيل وتوصيل الخدمات.

آثار السياسة النقدية على الإقراض المصرفي في الولايات المتحدة

الدكتور شيتان ديف من جامعة تكساس في دالاس يعرض النتائج التي توصل إليها من خلال كتاب "الإقراض المصرفي: تحليل فافار" الذي اشترك في تأليفه مع سكوت دريسلر ولي زانج في محاضرة ضمن إطار سلسلة منتديات البحث التي تنظمها الكلية



عُهود السويدي تتحدث عن محاربة العنف الأسري في الإمارات العربية المتحدة



عُهود السويدي

أَلقت عُهود السويدي، مدير التسويق والاتصالات في مؤسسة دبي للمرأة والطفل محاضرة بعنوان "طرق محاربة العنف الأسري في الإمارات العربية المتحدة"، كجزء من سلسلة منتديات البحث التي ينظمها برنامج النوع الاجتماعي والسياسة العامة. عرضت عهود السويدي في هذه المحاضرة الخدمات التي يقدمها الملجأ منذ تأسيسه عام 2007. ونظراً لأنه أول ملجأ مرخص غير ربحي للمرأة والطفل في دبي، تخدم مؤسسة دبي للمرأة والطفل ثلاثة شرائح من الضحايا: ضحايا العنف الأسري، الاعتداء على الأطفال، والمتاجرة بالبشر. وبالرغم من أن المؤسسة توفر ملجأً آمناً لأكثر من 200 امرأة، إلا أنها توفر كذلك خدمات استشارية مجانية وغيرها من الخدمات للضحايا المقيمين في دبي.

أكدت عهود السويدي على أن المنظمة تسعى أيضاً إلى المشاركة في التشريع لمحاربة

العنف ضد المرأة والطفل، وتعمل عن كثب مع الحكومة بشأن وضع سياسات تتعلق بإصدار أول قانون الحماية الطفل. حضر هذه المحاضرة طلاب من جامعة الإمارات العربية المتحدة وكلية الطيران في دبي، فضلاً عن ممثلي مؤسسة الإمارات والعديد من مؤسسات البحث في دولة الإمارات العربية المتحدة.

العنف ضد المرأة والطفل، وتعمل عن كثب مع الحكومة بشأن وضع سياسات تتعلق بإصدار أول قانون الحماية الطفل. حضر هذه المحاضرة طلاب من جامعة الإمارات

المركزية واللامركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



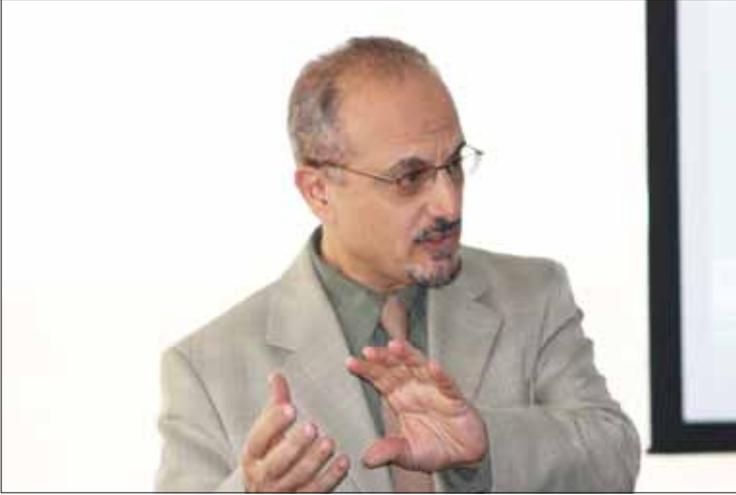
محمد سيركان طوسون

في 2 يونيو، قام محمد سيركان طوسون، أستاذ الاقتصاد المساعد في جامعة نيفادا، رينو، بتقديم نتائج "المركزية واللامركزية والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وهي ورقة عمل بحثية خاصة بسياسة البنك الدولي، شارك في كتابتها سردار يلماز. وتوضح الورقة الهياكل الحكومية المتداخلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي لديها بعضاً من أكثر الهياكل الحكومية مركزية في العالم.

بدأ طوسون بمناقشة التكاليف، الفوائد ومحددات اللامركزية. ثم تناول بعد ذلك الأسباب الكامنة خلف الهياكل المركزية في المنطقة، مشيراً في البداية إلى تاريخ أنظمة الضرائب في المنطقة. ثم عرض نظام الضرائب العثماني، الذي كان له تأثيره كنموذج، وناقش أثره على هياكل الحكومة الحالية. ثم تناول طوسون بعد ذلك نوع ودرجة اللامركزية في خمس بلدان تمثل المنطقة وهي: مصر، إيران، الضفة الغربية/ غزة، تونس واليمن.

وأخيراً، أكد طوسون على أهمية جمع مزيد من البيانات بشأن هذا الموضوع في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤكداً على أن تحليل الارتداد عبر الدول باستخدام بيانات جدولية لمجموعة أوسع من الدول، من شأنه أن يسفر عن فهم أفضل للعوامل التي تدعم المركزية الثقيلة في المنطقة. وختم حديثه بالإشارة إلى أن البحث حتى الآن يوضح أن النزاعات الخارجية تشكل العقبة الرئيسية أمام اللامركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دور الإعلام في صياغة القيم الاجتماعية



د. صادق المالكي

كذبة خلال 23 دقيقة). هناك سبع مشاهد تم اختيارها للمقارنة بين الفيلمين. كما قارن التحليل ما إذا كان كل مشهد للكذب تم عرضه بشكل ايجابي أو سلبي في كلا الفيلمين.

باعتباره جزء من سلسلة منتديات البحث بالكلية، عرض د. صادق المالكي من جامعة الملك عبد العزيز، جدة (السعودية) لنتائج دراسة مقارنة لفيلم Sound of Music (صوت الموسيقى) وفيلم حب أحلى من الحب وأمثلة عدم الصدق في كل منهما. تم اختيار فيلم حب أحلى من الحب ليكون دراسة مقارنة وهو يعد "تقليد" عربي لفيلم Sound of Music.

ووفقاً لحديث الدكتور المالكي، "من خلال المعاينة عن كتب للتأثيرات التي تُضعف قيمة الصدق في المجتمع، بما في ذلك الرسائل التي توجهها وسائل الإعلام، يمكن أن تكون أمراً محورياً لدراسة التطور الاجتماعي وكيف تتنوع العملية بين مختلف المجتمعات"

وتأكيداً على أن وسائل الاعلام تعد قوة مؤثرة من شأنها إما تقوية أو إضعاف انتشار قيمة الصدق في المجتمع، قارن د. مالكي عدد الأكاذيب الصغيرة نسبياً التي لفظتها شخصيات فيلم Sound of Music (سبعة أكاذيب خلال 23 دقيقة)، مع عدد أكبر من الأكاذيب في فيلم حب أحلى من حب (42)

تومي واير يتحدث عن "دور الرؤساء التنفيذيين" ويقدم حلولاً لمساعدة المؤسسات على النجاح خلال الأزمات

وأخيراً، حذر د. واير من أنه في ظل الظروف الحالية يجب على المديرين التنفيذيين والقادة التنظيميين تجنب اتخاذ قرارات رد-فعلية نيابة عن حكوماتهم ومؤسساتهم. وعضواً عن ذلك، يجب عليهم إعادة تقييم استراتيجياتهم لمواجهة الأزمة لضمان أنهم يواجهون تغير آليات المستقبل، وبهذا تضمن نجاحها خلال مرحلة تخطيها الأزمة.

في محاضرة بعنوان " دور الرؤساء التنفيذيين: استعادة النشاط، تغيير آليات المستقبل، والنجاح" عرض د. تومي واير، المدير التنفيذي لحلول القيادة في كينكسا، لنتائج كتابه عن كيفية تأثر المؤسسات والحكومات بالأزمة الراهنة، والتحديات التي يجب على الرؤساء التنفيذيين والقادة التغلب عليها لضمان تخطي مؤسساتهم بنجاح للأزمة العالمية.



د. تومي واير

أوضح د. تومي أن التعافي من الأزمة سوف يكون متأثراً بشكل مباشر بقدرات القادة على فهم المجتمع الجديد والاستجابة له. بالرغم من أن تخطي الحكومة لهذه الأزمة والتنمية الاقتصادية محدد بكيفية استجابة المؤسسات، إلا أن الحكومات بحاجة لتشجيع المؤسسات على السماح للمجتمع بأداء دوره في استراتيجية استعادة النشاط الاقتصادي. وبهذا، تكون في حاجة إلى إعادة دراسة نماذج أعمالها من خلال تحويل التركيز إلى موقع السوق، حجم النمو ومعدل السرعة، والتي تعد جميعها عوامل حاسمة يجب الاهتمام بها أثناء التغلب على الأزمة.

أشار واير إلى أن نتائج الأزمة الاقتصادية تتضمن مرور المؤسسات من خلال مرحلة انتقالية حاسمة وسوف يعتمد نجاحها على إجراء تحولات في خمسة مجالات رئيسية هي: السوق، النمو، السرعة، المهوبة والقادة.

الكلية تستقبل وفداً من الحكومة الماليزية



الوفد الماليزي مع مسؤولي كلية دبي للإدارة الحكومية

الممكنة للتعاون المستقبلي وخبرات التنمية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

صرح د. طارق يوسف قائلاً: "كانت زيارة الوفد الماليزي ناجحة للغاية. فقد حددنا مجالات متعددة بهدف التعاون بين المؤسسات التعليمية في كلا الدولتين. ولتحقيق مهمة الكلية في دعم الحكم الرشيد في العالم العربي، نسعى باستمرار لتشكيل تحالفات مع الدول والمنظمات التي من شأنها تحقيق نتائج ملموسة من المصلحة المشتركة."

استضافت كلية دبي للإدارة الحكومية اليوم وفداً من الدبلوماسيين الماليزيين الذي يضم سعادة داتوك يحيى عبد الجبار، سفير ماليزيا في الامارات العربية المتحدة، وسعادة سيد محمد حسرين عبيد، القنصل العام لماليزيا في دبي، والسيد / شوشيليل عزام شويب، قنصل الشؤون التعليمية، والسيد / هيكل هنيب، نائب القنصل للشؤون التجارية، والسيد / ذوالكفلي محمود، المفوض التجاري الأول في دبي.

قامت مجموعة من مسؤولي كلية دبي للإدارة الحكومية، بقيادة د. طارق يوسف، عميد الكلية، باستقبال الوفد. وقد ركزت المناقشات على الفرص

الأمم تحد من قدراتها بدون هذه الثروة البشرية

بقلم فيكتور بينيدا

"إن تطور الإنسان هو الأساس الذي تبنى عليه أي دولة. ولا يمكن لهذا البناء أن يعتبر تاماً دون تطوير المواطنين أولاً، الذين يعتبرون ثروة بشرية لا تنضب أبداً."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم



فيكتور بينيدا

توضح تلك الكلمات التي صاغها صاحب السمو الروابط القائمة بين أهل الإمارات وميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون الإمارات الاتحادي رقم 29. اعتباراً من اليوم، وقعت 139 دولة على الميثاق، من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة. والآن حان الوقت للإمارات لتقود الأمم في تنفيذ بنودها من أجل مصلحة هذا البلد، وشعبها، ولصالح العالم أجمع.

طبقاً للأمم المتحدة، "هذا الميثاق ... يسمو بالنظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كـ"أشخاص" تستحق العطف والإحسان والعلاج الطبي والحماية الاجتماعية ويرتقي بتلك النظرة إلى اعتبار هؤلاء الأشخاص "رعايا" لهم حقوق ولديهم القدرة على المطالبة بتلك الحقوق واتخاذ قرارات بشأن حياتهم."

ومن جانبه، فقد أوجد القانون الاتحادي الإماراتي رقم 29 لسنة 2006 فرصاً لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار المجتمع الشامل، حيث يأمر القانون بإقامة شراكات ذات قيمة فيما بين مختلف القطاعات وينظم إنشاء بنية أساسية يسهل الوصول إليها والتنقل فيها. كما أنه يوفر للأشخاص ذوي الإعاقة في الإمارات العربية المتحدة فرص الحصول على التعليم والتوظيف.

لقد عملت على مدار العقد الماضي على تطوير الميثاق لصالح كافة الناس الذين يعيشون مثلي بنوع من أنواع الإعاقة في جميع أنحاء العالم. فأنا مولود في فينزويلا، وهي دولة غنية بالنفط، ولكنها شحيحة بالفرص على الأشخاص من ذوي الإعاقة.

والخاصة اعتبارات لذوي الإعاقة في تخطيط وتصميم وتنفيذ المشروعات. وتنفيذ بنود ميثاق الأمم المتحدة والقانون الاتحادي رقم 29 سيعكس مثل تلك الإجراءات التقدمية كما سيحسن بشدة من الحصول على الفرص الاجتماعية والتعليمية والوظيفية.

وكدولة تواصل مسيرتها في قيادة العالم في الإنشاءات والمباني الجديدة والمبتكرة، لا يمكن التقليل من عائد تكلفة "دمج" الأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً من "عزلهم".

من الواضح أن التعليم هو عنصر رئيسي في تطوير أية أمة، إلا أن القليل من الأطفال من ذوي الإعاقة في الإمارات العربية المتحدة يلتحقون بمدارس تقدم شهادة تعليم ثانوية معتمدة، وذلك لا يترك لهم سوى بعض

بحث أمي عن فرص جديدة وانتقلت بالأسرة للعيش في كاليفورنيا حيث بدأت حياتي تتفتح هناك من جديد. وكانت تلك التجربة هي التي عقدت لدي الالتزام تجاه حقوق ذوي الإعاقة وتغيير السياسات ودفعت بتطوري المهني إلى الأمام في هذا المجال.

في ظل النظرة الغالبة للأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم عبء على المجتمع، يتعرض هؤلاء إلى العزل والوصم من قبل المجتمع، فيما تُضيع المجتمعات العطايا التي قد يمنحها إياها هؤلاء المواطنين. وتثبت الدراسات أن السياسات العامة التقدمية تجاه ذوي الإعاقة تفيد جميع المواطنين.

في الفترة الأخيرة، وضعت الأمم المتحدة والبنك الدولي والعديد من الوكالات العامة

"لذلك الأمر أثر إنساني كبير جداً. لم يستطع أحد الشباب الإماراتيين الذين تعرفت عليهم الحصول على وظيفة، على الرغم من إجادته للانجليزية والعربية بطلاقة، وذكائه الحاد، حيث أنه أمضى مراحل تعليمه كلها في مدرسة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولم يكن يعاني من أية إعاقات عقلية، فكلها إعاقات بدنية - حيث أنه يستخدم عكازات. وهذه خسارة فادحة للإمارات لأنها تفقد قدرات إنسانية واعدة."

فيكتور بينيدا

الخيارات القليلة في الحياة كلما يتخرجون من مركز ذوي الاحتياجات الخاصة الذي تعلموا فيه.

ولذلك أثر إنساني كبير جداً. أحد الشباب الإماراتيين الذين قابلتهم لم يستطع الحصول على وظيفة، على الرغم من إجادته للانجليزية والعربية بطلاقة، وذكائه الحاد، حيث أنه أمضى مراحل تعليمه كلها في مدرسة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولم يكن يعاني من أية إعاقات عقلية، فكلها إعاقات بدنية - حيث أنه يستخدم عكازات. وهذه خسارة فادحة للإمارات لأنها تفقد قدرات إنسانية واعدة.

ولحسن الحظ، فقد بدأ الدكتور حنيف حسن، وزير التعليم السابق، برنامجاً مبتكراً ورائداً للمساعدة على دمج المعوقين من شأنه أن يضع جماعة من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في 10 مدارس حكومية.

أدرك الدكتور حنيف أنه دون تمكين هؤلاء الأطفال من الالتحاق بالمدارس الحكومية، قد

يستحيل عليهم تقريباً أن يخالجهم الشعور بأنهم جزءاً من مجتمعهم ومشاركون فيه فمثل هذا الدمج يثري كامل أرجاء هذا البلد وشعبها. إنها خطوة حيوية إلى الأمام، ولكنها لا يمكن أن تكون الأخيرة. فتوفير فرص العمل والتعليم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ليس كافياً. نحن بحاجة إلى مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. نحن بحاجة إلى أصواتهم ورؤيتهم .. كما أننا بحاجة إليهم ليشعروا بالرضا والاكتفاء الذاتي وأن يساهموا في مجتمعهم.

لقد بدأت دول كثيرة في تلك العملية، ويمكن للإمارات أن تبدأ هي الأخرى. حيث أن ذلك يجلب العديد من الفوائد لذوي الإعاقة، ولأفراد أسرهم وللعديد من القطاعات الحكومية، طبقاً لمؤشرات ذكرها البنك الدولي.

يوضح كتاب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "رؤيتي: التحديات في سباق التميز"، السبل التي يجب اتباعها لكي تكون دبي مثلاً للتطور المذهل القائم على الإدارة

المتأزة، والعمل الجماعي، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ويحدوني عظيم الأمل في أن كل ذلك سيجتمع مرة أخرى عند تنفيذ القانون الاتحادي رقم 29 والمصادقة على ميثاق الأمم المتحدة.

ذوي الإعاقة من الإماراتيين هم الثروة البشرية الحبيسة داخل الإمارات، ساكنة على عتبة أبوابنا بلا حراك. حينما نطلق العنان لمواهبها، ستغدو الإمارات أقرب وأقرب من تحقيق أمنية صاحب السمو الشيخ محمد: "أريد من كل فرد في هذه الأمة أن يفيد وأن يستفيد في آن واحد".

فيكتور بينيدا هو باحث زائر بكلية دبي للإدارة الحكومية.

نشر هذا المقال في جريدة "ذا ناشيونال"، في عدد 12 يونيو 2009.

أحدث إصدارات

كلية دبي للإدارة الحكومية

الفجوة التعليمية الخفية بين الجنسين في دولة الإمارات -
ناتاشا ريدج

يناقش هذا الموجز الاتجاهات الحالية في النوع الاجتماعي والتعليم في الإمارات العربية المتحدة ويوضح أسباب ضرورة اهتمام صناع السياسات في الدولة والمنطقة بصفة عامة بمعالجة هذه الفجوة التي تؤثر سلباً على الذكور.

تقييم السياسة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة والأزمة
العالية الحالية - سمير برادان

تُقيم ورقة العمل الرابعة لعام 2009 التي تصدرها الكلية تقيماً دقيقاً للسياسات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور الأزمة المالية الحالية.

المساعدات الإنمائية التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة
للخارج: تنظيم شؤون التبرع في سياق الدول التي تحتاج
للمساعدة من بين أعضاء الجامعة العربية - حبيبة حميد

تسعى هذه الورقة لوضع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومسار المساعدات الإنمائية التي تقدمها للخارج في سياق مناقشة أحوال الدول التي تواجه مصاعب متزايدة من بين أعضاء الجامعة العربية.

إدارة الأزمة الاقتصادية: تعزيز المكانة الاستراتيجية
لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع
العام - أوكان جيراي

استناداً لتحليل تعزيز المكانة الاستراتيجية لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإطار الذي يتبعه قسم الخدمات الالكترونية بالحكومة الالكترونية في دبي حتى نهاية 2008، يقترح موجز السياسات أداة لتعزيز المكانة تتميز بالمرونة على شكل شبكة منقاطعة تسهل من اجراء موازنة بين الفعالية (بالتركيز على العملاء) مقابل الكفاءة (بالتركيز على الإنتاجية) باعتبارهما البعدين الاستراتيجيين الأساسيين.

سد الفجوة السياسية بين الجنسين في دولة الإمارات
العربية المتحدة: إجراءات التغيير الفعال للسياسات - هدى
سجواني

يركز موجز السياسات على المؤشر الفرعي ل"التمكين السياسي" الذي يندرج تحت المؤشر العالمي للمساواة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي بهدف تقديم توصيات حول كيفية تحقيق مناخ سياسي يتميز بالتوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة.

يمكن الإطلاع على جميع
إصدارات الكلية على الموقع
www.dsg.ae/publications



كلية دبي للإدارة الحكومية DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

كلية دبي للإدارة الحكومية هي مؤسسة بحثية وتعليمية رائدة في مجال السياسات العامة في الوطن العربي. تأسست الكلية عام 2005 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

تهدف الكلية لتعزيز إمكانات الإدارة العامة عن طريق زيادة قدرات المنطقة على اعتماد سياسات عامة فعالة. وفي هذا السياق تتعاون الكلية مع كلية كينيدي بجامعة هارفارد ومع مؤسسات إقليمية وعالمية أخرى لتنفيذ برامج البحث والتدريب. كما تنظم الكلية منتديات ومؤتمرات دولية لتشجيع تبادل الأفكار والخبرات حول السياسات العامة في المنطقة.

أخبار الكلية مجلة فصلية تصدر عن كلية دبي للإدارة الحكومية. الآراء والأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مجلس الأمناء أو المسؤولين أو الموظفين في كلية دبي للإدارة الحكومية.

على الراغبين في الاشتراك في خدمة تحديث الأخبار الإلكترونية (RSS) والحصول على النشرة الإلكترونية أو معلومات عن الفعاليات والمحاضرات التي تنظمها الكلية إرسال عنوان البريد الإلكتروني بالإضافة للإسم وجهة العمل على العنوان info@dsg.ac.ae ويمكن الاشتراك أيضاً عبر الموقع

فريق التحرير:

المحرر: ستيفن برانون

المحرر المساعد: سلمى نقبو

المرجم: هبة شعبان

المصمم: جينيش ايلات

فعاليات مرتقبة

للإطلاع على أحدث المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.dsg.ae/events

كيف يُكون طلاب الجامعة توقعاتهم؟

4 أكتوبر

سيقدم باسط ظفار الباحث الاقتصادي بينك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (البنك المركزي الأمريكي) عرضاً لبحثه عن كيفية تكوين طلاب الجامعة لتوقعاتهم حول النتائج المختلفة المرتبطة بمجالات دراساتهم.

تطور معايير الشفافية والمساءلة في الشركات الدولية والحكومات

5 أكتوبر

في هذه المحاضرة سوف تستعرض لوسيندا لودو تطور المعايير العالمية للشفافية والمساءلة للشركات الدولية والحكومات

سلسلة ال99: كيف يمكن للقطاع الخاص أن ينجح في الدبلوماسية العامة

11 أكتوبر

نايف المطوع صاحب سلسلة القصص المصورة THE 99 يُقيم نشأة شخصياته ويحكي كيف تقوم السلسلة بدور السفير على مستوى العالم للإسلام المعتدل برغم خلو القصص من أي محتوى ديني.

العالم بعد الأزمة الاقتصادية

12 أكتوبر

يوضح هانز دو جونج، كبير الخبراء الاقتصاديين في بنك هولندا العام اي بي ان امرو وديديه ديوريه كبير مسؤولي الاستثمار في بنك هولندا العام اي بي ان امرو للمعاملات البنكية الخاصة والبحوث والاستراتيجيات العالمية كيفية تسارع وتيرة أسواق المال على مدى الشهور الأخيرة.

صلة هامة: إعادة تنظيم العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

20 أكتوبر

يركز إميل نخلة على صعود الإسلام السياسي ويُقيم الجدول المتزايد في العالم الإسلامي بين التيار المعتدل والمتشدد حول مستقبل الإسلام ويحلل استجابة الحكومة الأمريكية للإسلام السياسي والأسلمة.

مؤتمر حول الموارد الطبيعية والتطورات الاقتصادية: مخاطر وتحديات السياسات

9-10 ديسمبر

تقوم كلية دبي للإدارة الحكومية بالاشتراك مع مركز أكسفورد لتحليل النظم الاقتصادية الغنية بالموارد (أو كسكار) المؤتمر السنوي الثالث لأوكسكار حول النظم الغنية بالموارد والمؤتمر السنوي الأول للكلية حول الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.

الطابق 13، برج المؤتمرات

مركز دبي التجاري العالمي

ص.ب: 72229، دبي، ا.ع.م.

هاتف: +971 4 329-3290

فاكس: +971 4 329-3291

البريد الإلكتروني: info@dsg.ac.ae

موقع: www.dsg.ae